المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 51

اللسانيات المقارنة و اللغات في المغرب

التنسيق العلمي:
عبد القادر الفاسي الفهري

1996

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 51

اللسانيات والنص في المغرب

التنسيق العلمي:
عبد القادر الفاسي الفهري

1996

الكتـــاب : اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب (مائدة مستديرة).
سلســلة : ندوات ومناظرات رقم 51.
النـــاشر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
المخطوط : بلعيد حميدي.
الغلاف : عمر أفا.
الحقـوق : محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى ظهير 1970/07/29.
الطبـــع : مطبعة النجاح الجديدة ــ الدار البيضاء.
التسلسل الدولي : ISSN 1113/0377.
ردمـك ISBN 9981-825-58-1.
الإيداع القانوني : 1996/295.
الطبعة الأولى : 1996.

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون
بين الكلية ومؤسسة كونراد أدنـاور

المحتويات

• تقديم 7

• عن أفعال الوضع والإزالة وأفعال أخرى
محمد غاليم 11

• ملاحظات عن الرتبة والإعراب
محمد الرحالي 31

• الزيادة في الفعل الثلاثي : نموذج أفعل
عبد النور الحضري 59

• التعقيد الصوري والوظيفي للبنى الجعلية في العامية المغربية : مقاربة مقارنة
محمد شباضة 83

• الحدث في المفعول
عبد المجيد جحفة 101

• حول الاقتراض
إدريس السغروشني 127

• الضمير في اللغة العربية : «هو» نموذجا
محمد ضامر 141

• التخصيص وشروط التضايف
المصطفى حسوني 151

الزيادة في الفعل الثلاثي

نمـوذج أفعـل

عبد النور الحضري
كلية الآداب بالقنيطرة

تفرز اللغة مظاهر تأليفية بين العناصر الصغرى التي تبنى بها الكلمات في العربية، وبين الكلمات لبناء المركبات والجمل. وفي مجال بناء الكلمات، نعالج صيغة «أفعل» مع مراعاة دور الهمزة في بناء هذه الكلمة صرفيا، ودورها في الزيادة والنقصان على المستوى التركيبي، والآثار المترتبة عن زيادتها على المستوى الدلالي.

1 ــ محددات صرفية :

ذكر النحاة والصرفيون بشأن صيغة «أفعل» (الصورة IV) صنفين من الأفعال : صنف عده الأستراباذي وابن جني وغيرهما ضمن الثلاثي المزيد، وقد جاء على زنة الرباعي، «كأسلم» و «أخرج»، وصنف ورد أصلا مزيدا، «كأمسى» و «أصبح» و «أعرق». وعد ابن الأثير الصنف الأخير صنفا رباعيا لازيادة فيه. وهو الصنف الذي ذكره طه هاشم شلاش ضمن الثلاثي الذي لايرد إلا مزيدا، لأنه مأخوذ سماعا عن القبائل(1).

ولكي يصح اشتقاق كلمة من أخرى يجب أن تتوفر العناصر الثلاثة الآتية :

(i) وجود نفس عدد الحروف.
(ii) مراعاة رتبة الحروف.
(iii) وجود معنى مشترك.

(1) **أوزان الفعل ومعانيها**، ج. 2، ص 255.

ويعني هذا أن الكلمة في مستواها الصرفي تمثل كُلاً يعزى إلى جذر الكلمة. فالقول على «أصبح» و «أعرق» و «أمصر» إنها ضمن الرباعي ـــ بغض النظر عن الزائدة الملصقة بها ـــ هو قول يسوي بينها وبين الرباعي ذي أربعة سواكن أصول. وهي السواكن التي لاتقبل أن توسع بواسطة الهمزة.

1.1 ـــ بناء الكلمة المزيدة :

يقوم مجال الصرافة على دراسة بنية الكلمات، ويهتم بالتعالقات بين الكلمات كجزء من معرفة المتكلم باللغة، فيصف المكون الصرافي كيف تبنى الكلمة انطلاقا من وحدات صغيرة تدعى اللواصق، وهي على نوعين : لواصق اشتقاقية ولواصق تصريفية[2]. ويندمج النوعان في الكلمة لتوفر اللغات على عدد من السيرورات يندمج فيها الصرفي بما هو تركيبي[3]. ومراعاة لهذا التفاعل، اقترح بيكر (Backer) (1985) مبدأ المرآة (The mirror principle) وصاغه كالتالي[4]:

«يجب أن تعكس الاشتقاقات الصرفية الاشتقاقات التركيبية بكيفية مباشرة (والعكس صحيح)».

واستحضر في هذا السياق أسس النظرية الصرفية كما وردت في عمل الأستاذ الفاسي الفهري (1990). تحدد النظرية الصرفية ثلاث مجموعات من الذوات[5]:

أ ـــ مجموعة من الذوات أو الموضوعات الصرفية، وهي الجذور والجذوع واللواصق.

ب ـــ مجموعة قواعد تؤلف بين الموضوعات الصرفية.

---

(2) يعتبر عمل أندرسون (1985) من الأعمال التي تدافع عن فكرة التمييز بين النوعين من اللواصق. ويرجع ذلك إلى أن الطبقة التصريفية وثيقة العلة بالتركيب. ومن الملاحظات التي يقدمها أن اللواصق التصريفية كالجمع ترد دائما بين اللواصق الاشتقاقية في الانجليزية. وهناك دراسات لاتقيم تمييزا بين النوعين (انظر عمل ولمز ودي شويلو (1987)، ص. 69.

(3) انظر معالجة الفاسي الفهري (1988) للبناء لغير الفاعل.

(4) بيكر (1985)، ص. 375.

(5) الفاسي الفهري (1990)، ص. 38.

ج ـــ أبجدية لاجزاء الكلام هي [ـــ س] و [ـــ ف] تمكن من وسم الكلمات مقوليا. وهذا الوسم المقولي هو مايمثل الصلة بين الصرف والتركيب.

ما هو، إذن، الوضع الصرفي لـ «أفعل» كمقولة فعلية في العربية ؟ وما هي الصورة المعجمية التي تمثل هذه المقولة ؟

من المعلوم أن الجذع في لغة كالانجليزية لايتوفر على عناصر صرفية إضافية، وهو الموضوع الصرفي الذي تشتق منه كلماتٌ أخرى. أما الجذع في العربية فيكون متصرفا ويتضمن الزمن (tense) والجهة (Aspect) والبناء (voice)[6]. وعلاوة على هذا، تمثل فرضية الجذر في العربية المرحلة الذرية التي تعتمدها قواعد تكوين الكلمات. إن الكلمة في العربية تبدأ في المعجم عبارة عن جذر، ثم يخضع الجذر للتوسيع بالقاعدة «أنقل أ» التي تطبق في المعجم، وتدخل الكلمة إلى التركيب عن طريق هذا الالصاق، إذ نلمس العلاقة المعنوية من جهة اللفظ انطلاقا من الجذر (ع ل م) بين «علم» و «أعلم»، ومن الجذر (م ص ر) بين «مصر» و «أمصر»، ومن الجذر (ب ع ض) بين «بعوض» و «أبعض». فقبل أن تكون هذه الجذور جذورا فعلية أو اسمية توجد كجذور غير مخصصة في المعجم تقبل أن تشتق منها أسماء وصفات وأفعالاً. والمبدأ الأساسي الذي يضبط سلامة تكوين هذه الكلمة يفيد أن الكلمة المزيدة موضوع متالف من عنصرين اثنين :

(1) جـــذر ——————— نـــص
جـــذر

وتعمل القاعدة المعجمية «انقل أ» على ربط العنصر «نص» بالعنصر «جذر». وهي عملية توضحها البنية التالية :

---

(6) انظر الفاسي الفهري (1990)، ص. 39.

(2)

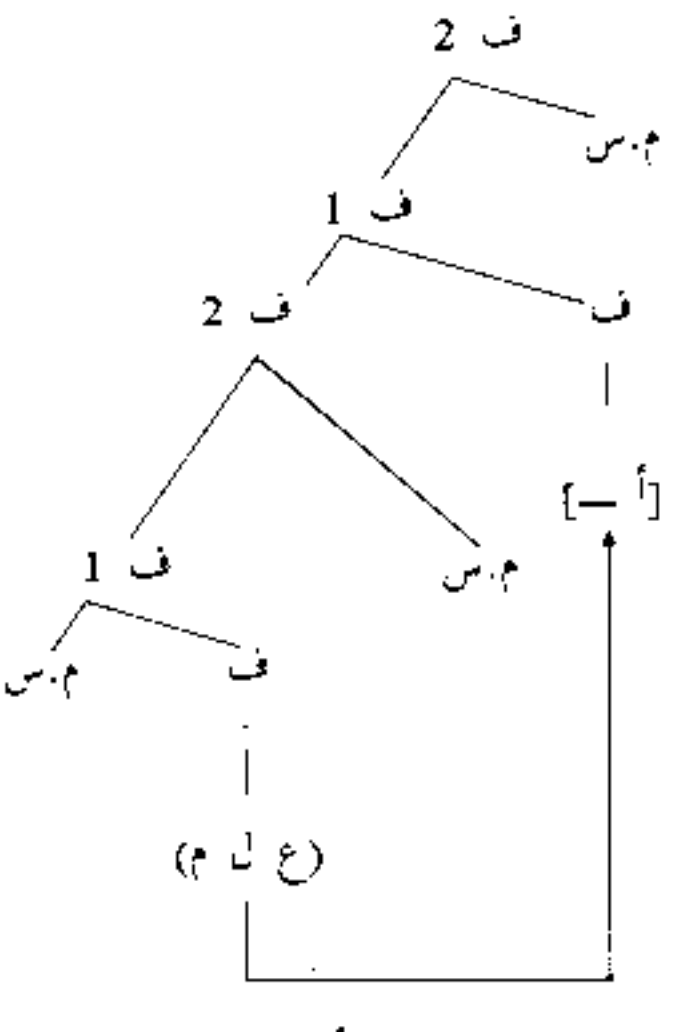

وترصد هذه العملية بناء «أفعل» من جذر معجمي غير مخصص، حيث ينتقل الجذر (ع ل م) ليلتصق في البنية المعجمية للاصقة وفقا لقيود النقل التي يخضع لها التركيب، لأن التركيب لايسمح بأن تظل دون ربط، ولأن اللواصق لاترد إلا مربوطة(7).

وبعد عملية النقل، تسند اللاصقة الى الجذر خصائصه الفعلية. ويتيح هذا التصور كشف الطابع الابداعي للغة ببناء كلمات جديدة تربط بنفس الجذر. وتعوض اللاصقة صرفيا محمولات مثل «جعل» في «جعلته يخرج» و «صار» في «صار بطيئا» و «صارت الأرض عاشبا» و «صار منجدا» و«صاروا عشرة» و «صار مصبحا» الخ. ولا تعوض اسما ولا يمكن أن تؤول اسما ملصقا بالفعل فيما عثرنا عليه من معطيات أثناء الجرد، فهي دائما «ـل ولا تلتبس بين مقولتي الفعل

(7) انظر سلكرك (1982) والفاسي الفهري (1990).

والاسم. وتعتبر القاعدة (1) عملية لتحويل الجذور، وهي جذور أقل طولا من الكلمة التي تنحقها الزيادة. وتشمل هذه الملاحظة باقي اللواصق التي تختلف من حيث ادراجها في الجذر، فمنها ما يدرج قبل فاء الفعل «كأفعل» و «انفعل» و «تفعل» و «استفعل»، الخ، ومنها ما يدرج بعد فاء الفعل كالألف في «فاعل» والتضعيف في «فعّل» والتاء في «افتعل».

وإذا أمكن للتركيب أن يعيد ترتيب مكوناته دون أن يقع تغيير شامل في المعنى، فإن المسألة تختلف بالنسبة للصرفيات في مجال الصرف، فالهمزة لا يمكن لأية قاعدة صرفية أن تجعل منها لاصقة حشوية، فتقول «علأم» أو «علمأ» أو شيئا من هذا القبيل. إن أي نقل لهذه اللاصقة هو أمر غير مسموح به لأنها ترصد مفهوم الرأس في الصرف. والصرفيات كما يذكر أندرسون (1985) لايمكن أن يعاد ترتيبها دون أن ينتج عنه بناء سيء التكوين.

2.1 ــ الإنتاجية الصرفية للهمزة :

تتصاعد الانتاجية الصرفية للهمزة إذا نظرنا إليها كعدد من الكلمات المعاينة والممكنة، بحيث تتميز قاعدة تكوينها بإنتاجية مفرطة الى حد ما. وإذا نظرنا إليها كلاصقة تربط، فقط، بما يقرب من 2462 جذرا واردا في رائد جبران مسعود فإن ذلك يعني أن الجذور التي تربط بها هي منتجة كذلك.

الطريقة الهامة للنظر في الانتاجية تستدعي النظر في طبيعة الجذور التي تقبل هذا النوع من الالصاق. وعلى سبيل المثال، تربط الهمزة بجذور أفعال لاتقبل إلصاق النون، فهي أفعال من مثل :

(3) أ ــ أفهم، أعلم، أحزن، ألبس...

ب ــ انفهم، انعلم، انحزن، انلبس...

يتطلب إلصاق الهمزة طبقة معينة من الجذور تخالف طبقة الجذور التي تلتصق بها النون. ويمكن أن نلاحظ هذا الاختلاف في التوزيع أثناء تأدية معنى المطاوعة. تقول «أبطأ» و «أغرق» و «أفاق»، ولا تقول : «انبطأ» و لا «انغرق» ولا «انفاق». وتقول : «انكسر» و «انزلق» و «انهدم» ولا تقول : «أكسر» ولا «أزلق» ولا «أهدم» لتدل بها على المطاوعة. مما يدل على أن الجانب الدلالي له أهمية بالغة

في تقليص دور القواعد الصرفية في انتاج هذه الكلمات، لأن النسق الصرفي لايمنع صورا مثل (3 ب)، كما لا يمنع «أطنج» من «ذهب إلى طنجة» و «أسلى» من «ذهب الى سلا»، الخ. وتغدو الانتاجية الصرفية مرتبطة بنوع الطبقة التي تربط بها اللواصق. وسنعرج على خصائص هذه الجذور في مبحث الدلالة.

2 ــ محددات تركيبية :

تطرح زيادة الهمزة مسألتي التعدية واللزوم اللتين خصص لهما القدماء حيزا هاما أثناء دراسة الأفعال، إذ يفهم من كلام النحاة أن التعدية تتصل بثلاث ظواهر أساسية[8]:

(i) تعدية أصلية.

(ii) تعدية بالنقل.

(iii) تعدية بالحرف.

وما يوحد بين هذه الظواهر هو مفهوم التجاوز، أي تجاوز الفعل فاعله الى المفعول. وقدم الفاسي الفهري (1986) تصورا للتعدية في علاقة بالبنية المحورية للمحمول، إذ تقتضي التعدية وجود محلين على الأقل : الفاعل والمفعول، وهي تعدية أحادية وقد تقتضي ثلاثة محلات فتكون تعدية ثنائية.

وعليه، تعتبر الأفعال المجردة محمولات دلالية تأخذ عند الجعل موضوعين أو ثلاثة. ويجوز أن تسند للموضوع الأول دور المنفذ وللموضوع الثاني دور المحور وللموضوع الثالث دور الهدف. ويتم هذا الاسناد في إطار سلمية الأدوار الدلالية التالية[9]:

(4) [منفذ (علة) < مصدر < هدف < (معان، مستفيد) <أداة < محور < مكان].

وقدم كمري (1985) تصورا عاما يرصد تغيير تكافؤ الفعل، فلاحظ أن

---

(8) شرح الكافية ج. 1، ص. 127. وانظر كتاب الأفعال لابن القوطية.

(9) المعجم العربي للفاسي الفهري، ص. 135.

الاختلاف في تكافؤ الفعل يكون موسوما ويشير إلى العمليات التالية[10]:

(i) الزيادة في عدد المحلات.

(ii) التقليص في عددها.

(iii) إعادة ترتيبها تمشيا مع تكافؤ الفعل الأصلي.

وتتأثر الأفعال المجردة في (5) بالزيادة في عدد المحلات :

(5) أ ــ خرج السيف من غمده
أخرج السيفَ من غمده.

ب ــ ذاب الثلجُ
أذاب الثلجَ

ج ــ صَعُبَ حلُّ المشكلة
أصعب حلَّ المشكلة

د ــ فهِمَ الدرسَ
أفهمه الدرسَ

وتصف هذه الزيادة العملية التركيبية التالية :

(6) أضف دورا واحدا

وهي عملية نحاول من خلالها رصد الأدوار المحورية التي ترد في بنية هذه الكلمة، وتبيان خصائص اللاصقة الإعرابية.

1.2 ــ اشتقاق البنيات الموضوعية

لوحظ في الأعمال المعجمية المتأخرة وجود تعميمات عبر لغوية ترصد العلاقة بين الموضوعات المحورية والموضوعات التركيبية في البنية المعجمية للأفعال[11]. وتحدد هذه البنية عدد الموضوعات التي تأخذها الأفعال مقرونة بأدوار دلالية ووظائف نحوية. وتتصل هذه الوظائف والأدوار بمبدأين للربط (الربط النحوي

---

(10) حمري (1985)، ص. 313.

(11) الفاسي الفهري (1986) وزوبيزربطا (1985).

والدلالي) : مبدأ المعجمة ومبدأ التنوية. وصاغ الفاسي الفهري (1986) هذين المبدأين كالتالي :

(7) أ ــ مبدأ المعجمة : الوظائف النحوية إما معجمة أو مربوطة إلى وظيفة معجمية.

ب ــ مبدأ التنوية : الوظائف النحوية إما نووية أو مربوطة إلى وظيفة نووية.

1.1.2 ــ حروف تقيد المكان

تتعدى «أفعل» إلى فضلتين مقوليتين وضمنها المكان، حيث يرد المكان منزوعا بأحد الحروف التالية : «عن» و «الباء» و «في» و «إلى». وهذه بعض الأمثلة :

(8) أ ــ أبلغه الى منزله.

ب ــ أبلده بالمكان.

ج ــ أسكنه في الجنة.

د ــ أزلت الماشية عن المرعى.

وتتعدى نفس الأفعال الى المكان أصلا، تقول :

(9) أ ــ أبلغه منزله.

ب ــ أبلده المكان.

ج ــ أسكنه الجنة.

د ــ *أزلت الماشية المرعى.

فقد تتضمن البنيات مكانا مربوطا الى الحمل مباشرة وقد يرد منزوعا مربوطا اليه بالحرف. وأما الفعل «أزل» فلا يربط فيه المكان في البنية المعجمية الا بالحرف، كما يتضح من لحن (9 د).

2.1.2 ــ حروف تقيد المحور :

تقوم قاعدة التعدية بتغيير العلائق النحوية والمحورية، فتتضمن «أفعل» محورا مربوطا مباشرة في البنية المعجمية، وقد يرد منزوعا، نحو :

(10) أ ــ ألطف غيره / ألطف بغيره.

ب ــ أذم القوم / أذم بالقوم.
ج ــ أهب الكلام / ألهب في الكلام (أمضاه بسرعة).

وإذا كانت قاعدة التعدية توسع البنية المعجمية للفعل الأصلي أو تعيد ربط موضوعاته فإن قاعدة المطاوعة تقوم بإتلاف دور من الأدوار ويرد المحور فاعلا، كما يتضح من الأمثلة التالية :

(11) أسرع الفرسَ / أسرع الفرسُ.
أحصن المرأةَ / أحصنت المرأةُ (تزوجت).
أبطأ العملَ / أبطأ العملُ.

حيث تتأثر الأطراف الثانية في الازواج بالعملية التركيبية التالية :

(12) أطرح دورا واحدا.

وتوصف الأفعال التي تتأثر بالعملية (12) بكونها طبقة لازمة دلاليا وتركيبيا.

3.1.2 ــ اللام يقيد الهدف (المستفيد)

(13) أ ــ أوجدته حلا.
ب ــ أشربه الدواء.
ج ــ أحفره البئر.

وقد جاء في معاجم القدماء أن «أوغره أرضا» و «أوغر له أرضا» (أي جعلها له من غير خراج)، فتعدية باللام ودونه. ومنه «أنقع له شرابا» و «أوصل له الخبر» و «أقطع لزيد أرضا»، إلخ. حيث يتوسط الهدف / المستفيد بين الفاعل / المنفذ والمفعول المباشر / المحور.

ويوازي نزع الهدف باللام نزع بالنصب، تقول :

(14) أ ــ أودعت زيدا سرا.
ب ــ أقطعت زيدا أرضا.

ويؤكد النحاة أنه «إذا تعدى [الفعل] بحرف الجر فالجار والمجرور في محل نصب على المفعول به. ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب. قال تعالى : ﴿وامسحوا

برؤوسكم وأرجلكم﴾»[12] لأن النصب إحدى وسائل النزع في اللغة العربية[13].

4.1.2 ــ المنفذ / العلة / المصدر / الأداة

يربط المنفذ، عادة، بوظيفة الفاعل في البنية المنقولة بالهمزة. ولا يمكن أن يرد مفعولا في بنية متعدية لأنه يحتل أعلى دور في السلمية. وقد يتم نزع المنفذ بالحرف في مثل :

(15) أ ــ أهدى المدير كتابا.
ب ــ أُهدِي كتاب من المدير.

وتقوم العلة مقام المنفذ في أمثلة عديدة، نحو :

(16) أ ــ أربكه الكلام.
ب ــ أقلقني صياحك.

وقد تنزع العلة بـ «من» و «الباء» في البناء لغير الفاعل في مثل :

(17) أ ــ أنهك من الجري.
ب ــ أقلقت بصياحك.

ولا يصير المصدر فاعلا إلا عندما ينزع المنفذ. ويعكس الحرف «من» في العربية معنى المصدر بكيفية شفافة. تقول : «أفدت من زيد» و «أبهرت منه» و «علمت منه الخبر».

أما الأداة فتعرف عند القدماء باسم الآلة. وعبارة سيبويه في تعريف الآلة : **إنه ما يعالج به.** وهي تنزل منزلة المنفذ مع اختلاف في سمة الحيوية. وترد فاعلا في مثل : «أدمى المسمار ساقه» و «أصاب السهم الهدف» و «أغلق المتراس الباب»، الخ. وتنزع الأداة بالباء عند ورود المنفذ أو عند نزعه في البناء لغير الفاعل فيرق المحور مكانه. وتوضح الأمثلة (12) ذلك على التوالي :

---

(12) شرح الشافية، ج. 2، ص. 273.
(13) الفاسي الفهري (1986)، ص. 141.

(18) أ ــ أغلق زيد الباب بالمتراس.
ب ــ أغلقت الباب بالمتراس.

لقد تحدثنا عن بعض الآليات التي تعمل على تحديد البنية المعجمية للهمزة. ومن جهة أخرى يتضمن المجال التركيبي وسائل أخرى تقيد العلاقة بين الموضوعات في بنية معجمية ما، كالمراقبة والاعراب.

2.2 ــ المراقبة

كما يلاحظ من خلال التماثل بين الفعل المتعدي في (19 أ) وبنية البناء لغير الفاعل في (19 ب) :

(19) أ ــ أحشدَ السكّينَ لنحر الغنيمة (عمدا).
ب ــ أُحشِدَ السكينُ لنحر الغنيمة (عمدا).

فإن كلا من الظرف الموجه «لنحر الغنيمة» والظرف الإرادي أو القصدي «عمدا» يراقَب من لدن المنفذ، مما يوحي بأن «المنفذ» يكون حاضرا في البنية المعجمية للبناءين، بينما يوضح التقابل بين البناءين وبناء المطاوعة خلاف ذلك :

(20) أ ــ أغرق المركبُ *عمدا.
ب ــ أفاق السكرانُ *عمدا.

وهذا دليل يشير إلى أن الفواعل السطحية في تراكيب المطاوعة / المضاد السببي هي مفعولات من الناحية المعجمية. ولن نفاجأ إذا ظهر المفعول التركيبي في موقع الفاعل في هذا البناء.

3.2 ــ خصائص إعرابية :

تتراوح الهمزة في الأمثلة (11) بين اللزوم والتعدي، كما يتضح من التقابل التالي :

(11) أ ــ أسرع الفرسَ / أسرع الفرسُ.
ب ــ أبطأ العملَ / أبطأ العملُ.
ج ــ أحصن المرأةَ / أحصنت المرأةُ.

كيف نفسر السلوك المزدوج للاصقة على المستوى إسناد الاعراب ؟ لقد اقترح الفاسي الفهري (1988) لمعالجة هذه المسألة مفهوم اللاصقة «الجهية»، حيث اعتبر المؤلف لاصقة البناء لغير الفاعل [ـُـ] لاصقة جهية تتضمن جهة + زمن. وتكرر هذه اللاصقة خصائص الفعل المحوري المبني لغير الفاعل. وترأس إسقاطا تركيبيا منفصلا هو «جهة»، وهو إسقاط مغاير للزمن أو التطابق، كما توضح الشجرة التالية :

(21)

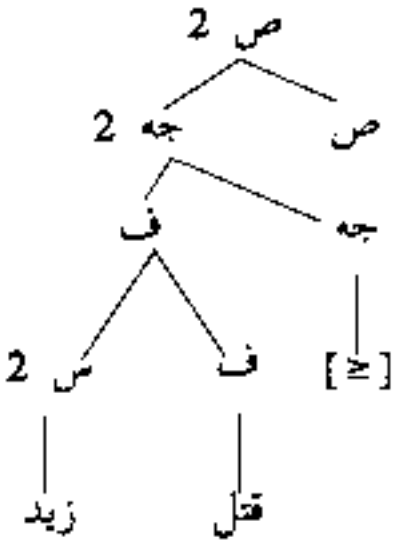

تشير «ص» الى الصرفة و «جه» الى الجهة.

وتفيد البنية (21) أن لاصقة البناء لغير الفاعل لاتسند النصب إلى المفعول ولا تسند الفاعل دورا محوريا لأن موقع الفاعل في هذا البناء موقع غير محوري. ونجد هذا السلوك في اللواصق والأفعال بالنسبة للغات أخرى. فقد عالج بورزيو (1986) هذه الظاهرة في اللغة الايطالية. وتنوي خلفها معالجته افتراض «اللامنصوب» المقترح في برلتر (1978)[14]. ويفسر هذا الافتراض كون الأفعال اللازمة تشكل طبقتين :

(i) طبقة يكون فيها الفاعل السطحي هو نفسه الفاعل التحتي.
(ii) طبقة يكون فيها الفاعل السطحي مفعولا تحتيا.

وبالاضافة الى الطبقة (11)، هناك أفعال في العربية يمكن أن يحال عليها بوصفها

---

(14) بورزيو (1989)، ص. 27.

طبقة لامنصوبة، وهي الأفعال الممثلة للصيرورة، نحو[15]:

(22) أ ــ أيفع الغلامُ.
ب ــ أعشبت الأرضُ.
ج ــ ألبن زيدٌ (صار ذا لبن).

إذن، كيف نعالج على ضوء هذا التصور التناوب متعدي / لازم ؟ في الواقع، هناك نوعان من اللواصق[16]:

(i) لواصق محورية كلاصقة الجعل والمطاوعة والصيرورة والبناء لغير الفاعل.
(ii) لواصق نحوية، مثل «الزمن» / الجهة / البناء والتطابق.

فالمطاوعة في (11) هي بمثابة مضاد السببي الذي يتطلب بنية سببية، حيث تسند الهمزة الاعراب في البناء السببي وتسند دورا محوريا الى الفاعل، ولا تسند إعرابا ودورا محوريا في المطاوعة / مضاد السببي. لاحظ البنية التالية :

(23)

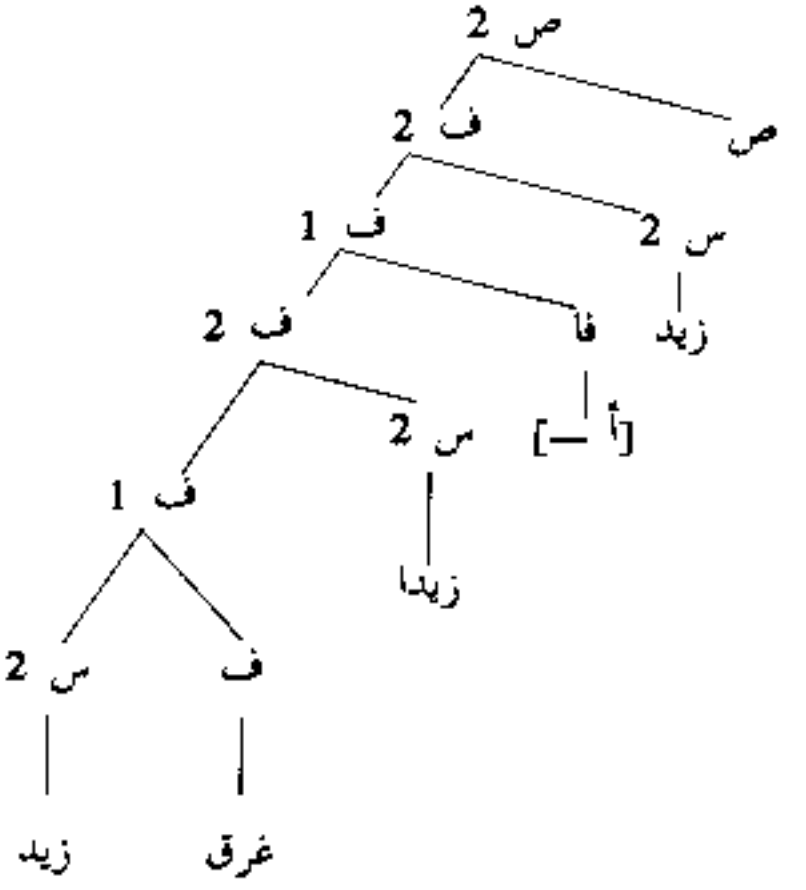

(15) معجم الرائد.
(16) الفاسي الفهري (1990)، ص. 50.

وفقا لقاعدة النقل المعجمية ينتقل المكون «زيد» إلى مستوى «ف 2» حيث توجد اللاصقة السببية / المتعدية التي تسنده إعراب النصب / إعراب المفعول. وأما في مضاد السببي، فلا تسند الهمزة إعرابا لـ «زيد» فينتقل الى مكان (س 2) (مستوى المقولات النحوية) حيث تسنده الصرفة إعراب الرفع / إعراب الفاعل. وإذا أسندت الهمزة إعرابا فإن الفعل متعدي / سببي وإذا لم تسند إعرابا فالفعل لازم / مطاوع أو مفيد للصيرورة. واللواصق عندما تكون أفعالا يجب أن تتمظهر بنفس تمظهرات الفعل : أي أن تكون لازمة ومتعدية.

3 ــ محددات دلالية :

تفرز «أفعل» تعقيدا على المستوى الدلالي. ويبدو أن المعطيات الواردة في كتب ومعاجم القدماء لاتملك نفس التأويل، وهذه بعض الأمثلة[17]:

(24) أ ــ أخرجت زيدا (جعلته يخرج).
ب ــ أطردت خالدا (جعلته طريدا).
ج ــ أقبرت بكرا (جعلت له قبرا).

(25) أ ــ أباع زيد الفرس.
ب ــ أعجمت الكتاب (أزلت عجمته).

(26) أ ــ أعظمت زيدا (جعلته عظيما باعتقادي).
ب ــ أكفرت خالدا (سميته كافرا).
ج ــ أبخلت بكرا (وجدته بخيلا).

تتضمن الجمل (24) معنى الجعل وهو على ثلاثة أوجه : «أن تجعله يفعل»، كما في (24 أ) و «أن تجعله على صفة»، كما في (24 ب) وأن «تجعله صاحب شيء، كما في (24 ج)[18].

ويتضمن المثال (25 أ) معنى «التعريض» والمثال (25 ب) معنى «السلب

---

(17) معجم الوسيط ومعجم الرائد.
(18) الممتع في التصريف، ج. 1، ص. 186.

والازالة»[19] وتخرج الجمل (26) على «الاعتقاد» و «الوجود على صفة» و «التسمية». ويتضح أن المفاهيم المستعملة عند القدماء هي مفاهيم خاصة بدلالات فرعية تشكل لوائح كثيرة لاتضبط، ولا أحد منهم يحتفظ لها بمعان قياسية.

1.3 ــ الهمزة والجعل :

تتضمن الجمل (24) و (25) و (26) خاصيتين اثنتين :

أولا، تقتضي هذه الأوضاع الجعلية وجود جاعل. وثانيا، تقبل أن تفكك معجميا الى محمولين : محمول الجعل وبنية لازمة مدمجة تدل على الوضع المجعول، أي الوضع الناتج عما قام به الجاعل من عمل.

وهكذا، تصل لاصقة الجعل بواسطة الخاصيتين المعلومة الداخلية، فتصف حدث الجعل وفاعله والحدث المركزي، حيث يتأثر الموضوع الداخلي دلاليا، وهي خاصية تطرد في كل بناء جعلي. وترصد هذه الخاصية بالصياغة العامة التالية :

(27) [جعل س [ص «يقبل تغيرا»...]]

حيث تدل الهمزة ــ تبعا لهذا التعميم ــ على الحركة أو النشاط. ويلزم عن هذا أن تتصف الأفعال التي تنقل جعلا بالهمزة بالتحول وعدم الثبوت. وتوضح معطيات «الجعل على صفة» أن «أفعل» تتضمن في حدثها المركزي صفات حادثة ولا تدل على ماهو ثابت. ويبدو أن المعيار الدلالي يلعب دورا حاسما في تخصيص العلاقة بين الفعل الأصلي والفعل المشتق منه لافادة معنى الجعل. ويمكن أن نحدد الأفعال التي تنقل جعلا في الطبقات التالية :

(28) أ ــ الحركة / النشاط
رقص / أرقص
جرى / أجرى
ذهب / أذهب

ب ــ الصيرورة
بر / أبر
برم / أبرم
صلح / أصلح

ج ــ الأفعال المكانية
قدم / أقدم

د ــ أفعال المعاناة
فهم / أفهم

---

(19) شرح الشافية، ج. 1، ص. 186. وانظر الأصول لابن السراج.

بلغ / أبلغ	كره / أكره
وصل / أوصل	ثكل / أثكل

هـ ــ أفعال العمل أو التنفيذ

لبس / ألبس
باع / أباع
شرب / أشرب

وتصنف هذه الطبقات المنقولة جعلا بالهمزة في طبقتين : الأعمال والأحداث. وتتضمن إما منفذا يجعل الوضع عملا أو علة تصيره حدثا. ويخضع هذا العامل (منفذا كان أو علة) لقيود ذكرها دجاكندوف ويوضحها التقابل التالي[20]:

(29) أ ــ ما فعل زيد هو أنه أضرم النار.
ب ــ ما حدث هو أن الريح أمالت الغصن.
ج ــ ما فعلت الريح هو أنها أمالت الغصن.

إن العامل في طبقة الأعمال يتوفر على قدرة مستقلة وذاتية، والحيوية هي احتياج قوي للعمل. ومن ثم، يمكن أن يرفع الالتباس بين الحدث والعمل بواسطة حضور أو غياب سمة الارادة والقصد في البنية الدلالية. وهي خاصية يمكن أن تنظم بها الأحداث والأعمال التي ترصدها المحمولات الخفيفة التالية[21]:

(30)

أ ــ سبّب
أبحه الصياح
أتخمه الطعام
أسعله الماء

ب ــ صيّر
أبلى الثوب
أحبل المرأة
أجد الطاولة

د ــ عرض
أباع الفرس
أسبله للهلاك
أنهب القطيع

هـ ــ أزال
أعجم الكتاب
أشكيته

(20) د. جاكندوف (1983)، ص. 181.
(21) معجم الرائد ومعجم الوسيط.

ج ــ تــرك

أفرس الأسد حماره
أقــر الطائــر في عشه
أعفى اللحية (تركها حتى يكبر شعرها ويطول)

ح ــ أصــاب

أعقر الله المرأة
أعل بكرا
أقحط الله الأرض

و ــ حمــل

أثغى الشاة (حملها على الثغاء)
أخب الفرس (حمله على الخبب)
أرواه الشعر (حمله على روايته)

ز ــ أوقــع

أجرب زيدا (أوقعه في الجرب)
أطمع هندا (أوقعها في الطمع)

ط ــ عمــل

ألب السرج (عمل له لببا)
أخد الميت
أليد السرج (عمل له لبدا وهو صوف).

تتضمن هذه الأفعال مكونا متأثرا يقبل التحول وعدم الثبوت. وعدم إمكان أن نشتق من «ظرف» «أظرف» إنما يعزى الى خاصية السكون، لأن لازم هذا الفعل لاتأتي منه إلا الصفة. وهذا ما يبرر إدراج النحاة لأفعال مثل : «أعوره» و «أجبنه» و «أصممه»، إلخ، في معنى «الوجود على صفة»[22]. وهي قراءة تلائم الطبقة الساكنة التي تقيد الجعل الحسي. وهو بمثابة نشاط ذهني أو نفسي يقوم به الجاعل. ويشمل هذا الجعل بنى الاعتقاد كـ «أعظمته» (أي جعلته عظيما باعتقادي) ويشمل أفعالا، مثل : «أجل زيدا» (أي رآه جليلا) و «أجبنه» (أي رآه جبانا) و«أصدقه» (أي عده صادقا)، إلخ.

وما يسوغ هذا التخريج وجود أفعال تحتمل القرائتين : القراءة الجعلية المباشرة (العلاجية) والقراءة الحسية، تقول :

(31) أ ــ أخلى المكان (وجده خاليا / جعله خاليا).
ب ــ أسهل الحل (وجده سهلا / جعله سهلا).
ج ــ أطاب الطعام (وجده طيبا / جعله طيبا).

---

(22) شرح الشافية، ج. 1، ص. 84.

إن للمسألة وجهين : قد تكون الصفات التي تصف الموضوع الداخلي صفات ثابتة، وقد لاتكون كذلك. فقد تعني «أخلى المكان» أن «المكان» كان خاليا سلفا، وقد تعني أنه قد تم إخلاؤه في فترة من الزمن. فالحالة الأولى تلائمها القراءة الحسية والثانية تلائمها القراءة الجعلية المباشرة.

2.3 ــ دلالة المطاوعة :

لما تحدث القدماء عن المطاوعة لم يذكروا عند فرزهم الأفعال المطاوعة إلا ما اتصل بالنون والتاء. ولم يتحدثوا عن الهمزة كلاصقة للمطاوعة. وعرفوا المطاوعة بأنها «التأثر وقبول أثر الفعل». وقيدوها فيما دل على علاج. ولاشك أن الهمزة تلتصق بالفعل فتحدث صورة مطاوعة للفعل السببي، حيث يتطلب المطاوع موضوعا متأثرا وعبر الفاسي الفهري (1987 أ) عن هذه الخاصية بالصياغة التالية[23] :

(32) [أ ــ جعل س [ص «يقبل تغيره» ...]]

← ــ ــ ــ ــ →

ب ــ [ص «يقبل تغيره»...]

تفيد الصياغة (32 أ) أن البناء السببي يتضمن منفذا للعمل ومحمولا للصيرورة. ويتضمن البناء المطاوع في الصياغة (32 ب) محمولا للصيرورة فحسبت. والأفعال التي لاتقابلها بنية دلالية مماثلة لـ (32 أ) لا يشتق منها مطاوع. وتوضح الأمثلة (33) هذه الصياغة :

(33) أ ــ أبان المسألةَ.
ب ــ أبانت المسألةُ.
ج ــ أقفر الطريقَ.
د ــ أقفر الطريقُ.

يتميز النمط المتعدي دلاليا بكونه دالا على حدث تنشيطي يلعب فيه المنفذ دورا في إحداث هذا النشاط، وهي خاصية ملازمة لأفعال الحركة. ويتميز النمط اللازم دلاليا بكونه دالا على عملية تلزيم أو تسكين.

(23) الفاسي الفهري (1987 أ)، ص. 27.

3.3 ــ دلالة الصيرورة :

تلتصق الهمزة بالفعل فتفيد معنى التحول وعدم الثبوت، وهي خاصية أفعال الصيرورة التي نمثل لها بالأفعال التالية[24] :

(34) أ ــ صار ذا : أثرب الكبش، أهب الزرع.
ب ــ صار فيه : أذب المكان (صار فيه ذباب)، أداد الطعام (صار فيه دود).
ج ــ صار له : أقطف زيد (صار له دابة قطوف)،
أخبث بكر (صار له أصحاب خبثاء).
د ــ الكثرة : أردَع المكان، ألبن زيد، ألبأ القوم.
هـ ــ القلة : أجذب المكان، أخفق زيد (قل ماله).
و ــ صار الى : أتسع القوم، أعشر الركب.
ز ــ الدخول في الصفة : أسلم زيد، أخطر المريض.
ح ــ الحينونة والبلوغ : أحصد الزرع، أرقع الثوب، أقطف الكرم.

ويتضح أن الاختلاف في رصد معاني الصيرورة يمكن أن ينظر اليه كمظهر تتقاطع عنده كل الافعال الشارحة / الخفيفة أعلاه.

«فالحينونة» و «البلوغ» لا تختلفان عن صيرورة ذا «كذا»، ولا تخالف «الاستحقاق» في شيء. ولا تخالف «الصيرورة الى العدد» معنى «صار ذا» ومعنى «الكثرة». والفعل الذي يفيد «القلة» قد يفيد معنى «صار له» أو «صار ذا قلة»، إلخ. فرغم تعدد الجمل الشارحة لهذه الأفعال فهي ترصد بنفس الطريقة، وتلائم التصور العام (32 ب) الراصد للأحداث. ويعود الاختلاف في رصدها الى الطريقة التي جمعت بها المعطيات. وقد اعتمد فيها القدماء الصور البلاغية التي توهم بذلك التعدد، لأن اللاصقة تدمج محمولا للصيرورة وحدثا مركزيا في جميع الحالات، وهي خاصية تندرج تحتها الأفعال المطاوعةالسالفة الذكر.

4 ــ إصهار الأحداث وإفراغها :

نعالج ظاهرتي الاصهار والافراغ بمقارنة الصيغة الفصيحة بما يقابلها في الدارجة

(24) معجم الرائد.

المغربية. فهذه الأخيرة تتوسل بدورها للتعبير عن الجعل والمطاوعة والصيرورة عن طريق الاصهار والافراغ. أما فيما يخص الهمزة، فهي لاتحقق في الدارجة. وقد تفرغها تركيبيا، كما يلاحظ من خلال تفكيك الأحداث التي تدل عليها الأفعال التالية :

(35) الجعل : أ ــ ردو بالي (أبلى الثوب).
ب ــ ردها جديده (أجد الطاولة).
ج ــ خلاه يفرسو (أفرس حماره).
د ــ دفعوا للبيع (أباع الفرس).
هـ ــ دارلو قبر (أقبره).

(36) المطاوعة : أ ــ ولات المسألة باينا (أبانت المسألة)
ب ــ ولات الطريق خاويا (أقفر الطريق).
ج ــ ولا السكات (أطبق الصمت)

واختفاء الهمزة في الدارجة المغربية قد يوازيه تعويض «فعل» لصيغة «أفعل» في الدارجة. إذ إن الأفعال الشارحة للصيرورة ترتد إلى «فعل» وليس لـ «أفعل» مقابل في هذه اللغة، مما يغري بالقول : إن «فعل» تقوم بتعويض «أفعل»، كما يتضح من إفراغ أفعال الصيرورة في الدارجة وإصهارها في اللغة الفصيحة :

(37) الصيرورة : أ ــ ولا محبب (حبب الزرع وأحب).
ب ــ ولا مصدي (أصد الجرح).
ج ــ ولا مشحم (شحم الكبش وأشحم).
د ــ ولا مشوك (شوك الشجر وأشوك).

إن أمثلة الدارجة كلغة أولى تمثل جانبا من المعرفة اللغوية التي يثبتها المتكلم قبل تعلمه اللغة الفصيحة كلغة ثانية. فهي إما أن تفرغ حدثين أو تصهرهما في مثل : «تقتل»، «تجلا» (أي ضاع)، «تفقص» و «عراه»، «قشر الليمونة»، «طوع الكورة»، إلخ. ويمكن رصد بنى الصيرورة في الدارجة بالبنية الحديثة التالية :

(38)

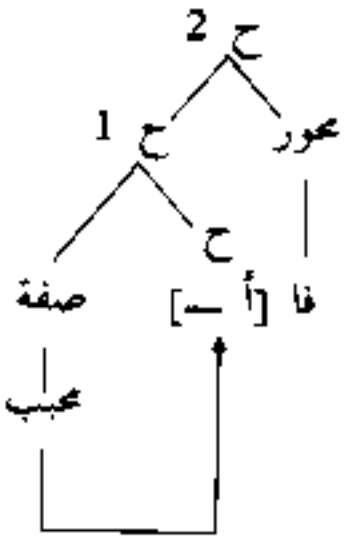

وإصهار الصفة يمكن أن تقوم به الهمزة أو التضعيف، وقد تبين أن أمثلة الدارجة تشير الى التعويض الممكن وقوعه بين العديد من المواد المعجمية. ونظير إصهار الصفة إصهار «الزمان» و «المكان» كما توضح البنية التالية :

(39)

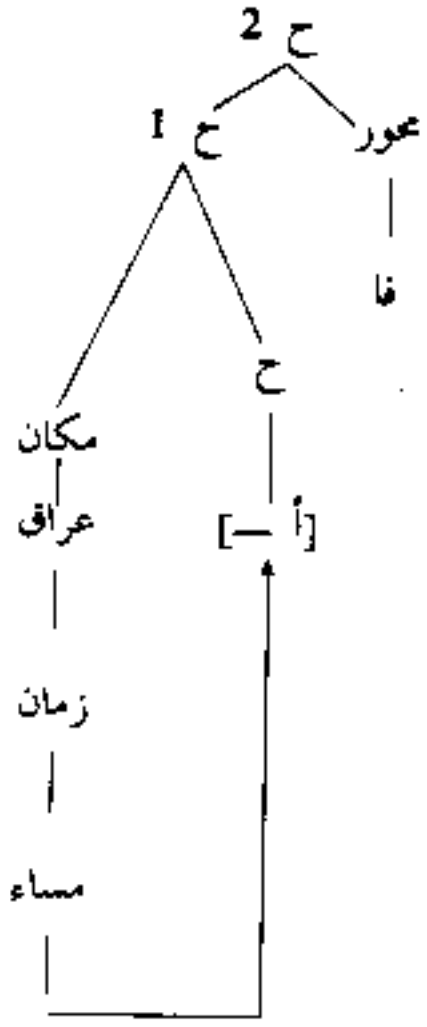

وافتراض الجذر لاشتقاق هذه العبارات هو احتياج قوي لتفسير هذه الأشياء التي تبدو متنافرة في المعجم الفصيح والدارج.

5 ــ خاتمــة :

سعينا في هذا المقال الى وصف ظاهرة الالصاق، وتبين أن «أفعل» تتضمن عنصرين تقوم فيها اللاصقة بدور الرأس على مستوى صرف الكلمة، وتبين أن فرضية الجذر صالحة لبناء كلمات جديدة من جذور تختلف مقوليا، حيث تقوم اللواصق بتخصيص تلك الجذور.

وعالجنا ما يطرحه إلصاق الهمزة من مسائل على مستوى التركيب، وقدمنا خصائصها المعجمية بتحديد الموضوعات التي تنتقيها تركيبيا ومحوريا. وهي الموضوعات التي ترد في البنية المعجمية في الجعل والصيرورة المطاوعة. وتسنت لنا، أيضا، معرفة الآثار الدلالية التي تحدثها الهمزة. فالكثير من المعاني الفرعية هي معاني يرصدها التصور العام الملائم للدلالات الثلاث، وهو التصور الذي يخفي تحته خاصية التأثر، حيث تلعب فيه الهمزة دور التحريك والتنشيط. وأخيرا، جمعنا هذه الخاصية في مسألتين تتوسل بهما العربية الفصيحة والدارجة لإفادة تلك المعاني، وهما : الإصهار والإفراغ.

لائحة المراجع

ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النشار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الرسالة، الطبعة الأولى، 1985.

ابن القوطية، **كتاب الأفعال**، تحقيق علي فودة، مطبعة مصر، الطبعة الثانية، 1952.

ابن عصفور، الإشبيلي، **الممتع في التصريف**، تحقيق قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1970.

الاستراباذي، رضي الدين، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق مجموعة من الأساتذة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1975.

الاستراباذي، رضي الدين، **شرح كافية ابن الحاجب**، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1982.

سيبويه، أبو عثمان، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، جامعة الكويت، 1984.

الفاسي الفهري، عبد القادر، **البناء الموازي**، دار توبقال للنشر (1990).

الفاسي الفهري، عبد القادر، **المعجم العربي**، دار توبقال للنشر (1986).

معجم اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، القاهرة، 1960، 1961.

مسعود، جبران، **الرائد في اللغة والأدب والعلوم**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، 1978.

ANDERSON, S. (1985), «Typological Distinctions, in Word Formation, Inflectional morphology , *Language Typology and Syntactic Description*, vol III. Center for Applied Linguistics, 1985.

BAKER, M. (1986), «The Mirror Principle and Morphosyntactic Explanation», *Linguistic Inquiry*, 16.3

BURZIO, L. (1986), *Italian Syntax*, ACB Approach, Reidel, Dordrecht, Holland.

COMRIE, B. (1976), «The Syntax of Causative Construction : Cross-Language similarities and Divergences», in Shibatani, M. (Ed).

DISCIULLO, A., M and WILLIAMS, E. (1987), *On the Definition of Word*, MIT Press, Cambridge, Mass.

FASSI FEHRI, A. (1987), «Anti-causatives in Arabic, Causativity and Affectedness», *Lexicon project, working papers*, N° 15, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge, Mass.

FASSI FEHRI, A. (1988), *Arabic Passives Affixes as Aspectual predicates*, ms, MIT, Cambridge, and faculty of letters, Rabat.

JACKENDOFF, R,C. (1978), «Grammar as Evidence for Conceptual Structure», in Halle & aliis, eds.

JACKENDOFF, R.C. (1983), *Semantic and Cognition*, MIT Press, Cambridge, Mass.

SELKIRK, E.O. (1982), *The Syntax of Words*, MIT Press, Cambridge, Mass, London, England.

ZUBIZARETTA, M. L. (1985) «Morphology and Morphosyntax : The Case of Romance Causatives», *Linguistic Inquiry*, 16.2.